النظرية القانونية ولا من النظرية الديمقراطية ، فهو لا يجد اي فائدة من تحكيم المنطق القانوني أو المنطق الديمقراطي ، ما دام الواقع قائما والكيان حقيقة وضعية .

والصفة الثانية التي يتميز بها الاساس الجديد هي أنه قومي بمعنى أنه لا يعالج القضية على أساس تصحيح وضع خاطىء من الوجهة القانونية أو الديمقراطية وانما يعالج الامر على أساس المصلحة القومية .

هاتان الصفتان هما اللتان دعتا الوطنيين أخصام الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان لاعتماد الميثاق الوطني صيغة للعمل الوطني .

تساءل الوطنيون في سوريا وفي لبنان : ماذا يفيد القضية الوطنية الاصرار على لاشرعية الكيان وقسريته ؟

— هل يقدم مثل هذا الموقف القضية أم يؤخرها ؟

— هل يسهل لها النجاح أم يخلق لها المصاعب ؟

— هل يقذف ببعض اللبنانيين الى التشبث بالنفوذ الاجنبي أم يحررهم من هذا النفوذ ؟

— هل يقربه الى الفكرة العربية أم يعمل على نفرته منها ؟

وكانت النتيجة ان توصل الوطنيون الى الاعتقاد بأن التمسك باللاشرعية واللاتمثيلية من شأنه إن يباعد بين لبنان والاستقلال . بل من شأنه ان يقضي على فكرة الوحدة الوطنية بضم جزء من لبنان الى سوريا والابقاء على البقية الباقية منه وطنا انعزاليا ذا صفة طائفية عدوا لكل ما حوله متعاونا في سبيل بقائه مع كل قوة معادية للعرب .

وهكذا حكم الوطنيون على مواقفهم السابقة بالعقم واعتنقوا نظرية الميثاق الوطني صيغة للعمل الوطني .

واتخذ الوطنيون في سوريا وفي لبنان منذ عام ١٩٣٦ موقفهم الجديد في موضوع الكيان اللبناني الذي رأوا فيه الواقعية والمصلحة القومية في وقت واحد . فقالوا بالكيان اللبناني الحر المتعاون مع البلاد العربية الاخرى الى أبعد حدود التعاون . والذي قال هذا القول الوطنيون السوريون جنبا الى جنب مع الوطنيين اللبنانيين .

فالوطنيون السوريون بدأوا يقولون في الصحف المعبرة عن رأيهم ، وعلى الاخص في جريدة « القبس » الدمشقية لصاحبها الاستاذ نجيب الريس ، ان السوريين مستعدون أن يضموا الى لبنان أجزاء جديدة من سوريا اذا اعتنق لبنان السياسة الاستقلالية وسار في طريق التعاون العربي ، الامر الذي شجع المناضلين في لبنان ضد الانتداب الفرنسي لأن يقبلوا لبنان بحدوده القائمة شرط أن يسير نحو الاستقلال .

ولقد ظهر هذا الرأي أول ما ظهر في مؤتمر الساحل الذي عقد في بيت سليم علي سلام في بيروت عام ١٩٣٦ اذ أنه رغم اجماع الحاضرين على اصدار قرارات بالمطالبة برفع الحصة الاسلامية في الحكم واستفتاء المسلمين في بقائهم أو خروجهم من لبنان ، برز رأي آخر لأقلية من الحاضرين سرعان ما تجمع حوله اللبنانيون الوطنيون خلال ثمانية أعوام ، ١٩٣٦ الى عام ١٩٤٣ . وهذا الرأي قد تضمنه كراس أخرجه في ذلك الوقت أحد المعارضين لقرارات المؤتمر الاستاذ كاظم الصلح بعنوان « مشكلة الانفصال والاتصال » . ولعل هذا الكراس هو المرجع الرئيسي لولادة فكرة الميثاق .